متابعة نيابية

الكندري مترئساً جانباً من الجلسة

تمديد عمل لجنة الرياضة لمناقشة قضية الإيقاف الرياضي حتى نهاية دور الانعقاد الحالي

إنشاء لجنة تحقيق بما أثير عن تجاوزات في بعض إدارات الصحة

صفاء الهاشم: أنا كنائب أقسم على احترام الدستور لست طرفاً في أي تعهدات بتعليق مساءلة أي مسؤول

محمد الدلال: أمر مؤسف جداً أن بعض اللجان لا تحترم قرارات المجلس ويفترض أن يكون هناك التزام بها

تفاعلات نيابية

الخنفور يلقي كلمته

فيصل الكندري: حددنا موعد الجلسة الإسكانية بالتنسيق مع الوزير حتى يكون هناك عرض للمشروعات

خليل الصالح: الكويت دولة معروفة لدى العالم ولكن وجدت الاحتفالات بالأعياد دون المستوى المطلوب، فنرجو أن يكون هناك توجيه لهذا الأمر ونحيي صاحب السمو بإعادة الجناسي لأصحابها ونقول له سمعا وطاعة.

واضاف: نؤبن وكيل وزارة التجارة خالد الشمالي أحد الرجال المخلصين ونسأل الله أن يرفعه بجنانه ويلهم أهله الصبر والسلوان.

واكد ان هناك عدم التزام بالقرارات الموجودة بشأن التعسف في تعيين القياديين، والدولة خسرت العديد من القضايا والأموال بسبب قضايا لقياديين تظلموا للقضاء

ولفت الى ان هناك ظاهرة تسمى قياديي الباراشوتات وهذا الموضوع من أهم المواضيع التي ينبغي سن تشريع لضمان الحقوق.

واضاف: بالنسبة لقضية المرور نستغرب عد وجود حل لها فالبلد ليس بها جبال ولا تحتاج الى شيء لإنهاء الازدحام مشيرا الى ان هناك مشكلة زحمة حقيقية ولم تحلها بطرق واقعية ، لذا نحتاج الى وقفة في هذه القضية.

صفاء الهاشم: تعزية من القلب لآل الشمالي الكرام في وفاة شقيق الوزير السابق مصطفى الشمالي الذي كان صديقا عزيزا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الأمة ولسنا ممثلين على الأمة. فأي أحد يريد أن يرهبنا أقول لم يرهبنا شيء ، ولن نستثني احدا من صعود المنصة .

وقالت : في جلسة 12/14 نظر المجلس في رسالة اللجنة التشريعية بشأن تعديل المرسوم رقم 15/1979 وقالت اللجنة انه مرتبط بقوانين واقتراحات بقوانين معروضة على اللجنة والتشريعية معنية بدراسة الدستورية والصياغة وانما قانون اختيار القياديين أحيل الى اللجنة المشتركة من المالية والتشريعية ثم عاد الى اللجنة المالية ثم احيل الى الموارد البشرية للاختصاص والحين عادت للجنة الأصل وهي المالية.

واكدت ان اللجنة التشريعية تنجز الاقتراحات لتدرج في جدول الاعمال واطلب إعادة النظر في قرار المجلس السابق لان الموضوع يختص باللجنة المالية للارتباط بالبديل الاستراتيجي.

واضافت: لكن لرفض التمسك به لأن هناك لجنة مشتركة، وعمل اللجنة التشريعية هي مركز رئيس يحول للجان الاقتراحات بقوانين ، وبذلك وفق المادة 98 من اللائحة اطالب بإعادة الموضوع الى اللجنة المالية كحق أصيل لها.

عبدالله الرومي: نشكر صاحب السمو وسمو ولي عهده بمناسبة تهنئتهم بالأعياد الوطنية ونسأل الله أن يعيدها على المواطنين بخير، ونبارك لأصحاب الجناسي المسحوبة بعودتها ونشكر صاحب السمو على ذلك. إلا أنني كنائب أقسم على احترام الدستور فلست طرفا في اي تعهدات بتعليق مساءلة اي مسؤول ولا يمكن ان أقبل بتعطيل حكم من أحكام الدستور.

وبشأن رسالة لجنة الداخلية والدفاع بتأجيل موضوع قوانين الانتخاب حتى تصدر أحكام المحكمة الدستورية، فهذا غير مبرر، هذا الأمر منظور أمام القضاء، ولكن انت ذهبت في الوقت الخطأ لأن القضية منظورة أمامهم، ولكن دراسة الأمر لا يمنعها الطعون، وليس هناك رابط بين اعتذار القضاء وبين تأجيل القانون وبالتالي على اللجنة أن تستعجل في إنجاز التقرير، إلا إذا كان هذا السبب أخذ كحجة لتعطيل القانون.

واضاف: بالنسبة لموضوع القياديين فيجب إنهاء الأمر بين اللجنتين ومن ثم الرجوع الى المجلس، لكن الرجوع في قرار المجلس غير مقبول.

الشيخ محمد العبدالله: نواسي أسرة الشمالي لوفاة الراحل خالد الشمالي الذي كان إنسانا مخلصا في عمله وحياته وقدم أغلى ما لديه من أجل عمله.

مرزوق الغانم: نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته.

مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على إعادة النظر في قرار المجلس بشأن مرسوم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية فيما يتعلق بموضوع القياديين.

محمد الدلال: أمر مؤسف جدا أن بعض اللجان لا تحترم قرارات المجلس فالمجلس ناقشها وكان النقاش على من هي اللجنة المعنية وتم الاتفاق على أن تكون هناك لجنة مشتركة واللجنة المالية لم تتفاعل مع قرارات المجلس

واضاف: يفترض أن يكون هناك التزام بها، بخاصة اننا اجتمعنا اجتماعين ويتبقى اجتماع واحد. ووفق المادة 43 فان القانون المقدم يتعلق باختصاصات كل الوزارات ومرسوم الخدمة موجود لدينا وعندنا 7 قوانين متعلقة بالقياديين في اللجنة التشريعية.

صفاء الهاشم: أرفض كلام النائب محمد الدلال عندما يقول لا يوجد احترام للمجلس الاحترام وفق المادة اللائحية أن اللجنة التشريعية تمارس عملها من حيث الدستورية، وهذا القانون الخاص ناقشوه دستوريا ونحن نراه من الناحية المالية.

محمد الدلال: الموضوع يتعلق بالجانب القيادي في الوزاري وآمل أن يُحترم قرار المجلس السابق.

مرزوق الغانم: اللجنة التشريعية تدرس الموضوع دستوريا وقانونيا ومن الناحية الموضوعية فيما عدا الجانب المالي ويذهب الى اللجنة المالية لتدرس الجانب المالي وبذلك يتحقق كل ما تريدونه.

محمد الدلال: سنبحث الموضوع بكل تفاصيله عدا الجانب المالي، وأخشى أن تنسف اللجنة المالية كل تقريرنا.

عسكر العنزي: لجنة الداخلية والدفاع متعاونة وهناك تكليف بشهرين للانتهاء من القانونين وأخذت التشريعية شهرا وعقدنا 4 اجتماعات لدراسة المواضيع ولم نأخذ رأي الحكومة ونريد ان يكون التقرير متكاملا، الفتوى والتشريع لم تعطنا رأيا، والقضاء أيضا ذلك، ونخشى أن يكون ذلك موضوع هيئة مكافحة الفساد نفسه .

واضاف : اذا ترغبون التأجيل الى صدور الحكم كان بها، واذا تريدون التصويت عليه ما في مشكلة ولكن كنا نريد أخذ آراء الحكومة.

مرزوق الغانم: أخذت رأيين مؤيدين ورأيين معارضين ونحسمها بالتصويت.

الموافق على التمديد شهرين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع لإعداد التقرير المتعلق بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم «35» لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ، يرفع يده ..الحضور 47 ، موافقون 24... «موافقة »

جمعان الحربش: هناك 3 طلبات حول تقديم مناقشة قانون الجنسية ووفق قرار المجلس يجب مناقشة قانون الجنسية من دون طلبات.

مرزوق الغانم: هناك طلب خور عبدالله يقدم على غيره وهناك أكثر من طلب والإجراء بالتنسيق مع الأخ رئيس لجنة الأولويات.

الشيخ محمد العبدالله: بالنسبة لقانون الجنسية الكويتية كما تعلمون هناك تطورات إيجابية في هذا الملف وما تم الاتفاق عليه أمس ينعكس على توجه الحكومة فنطلب تأجيل النظر في هذا التقرير من أجل أن نأتيكم في توجه مختلف.

وليد الطبطبائي: نريد التعاون مع الحكومة لكن الآن نناقش المداولة الأولى ونؤجل الثانية لحين تقديم الحكومة تعديلاتها.

الشيخ محمد العبدالله: نطلب تأجيل أسبوعين.

الحميدي السبيعي: مددنا ايديينا لحسم ملف الجنسية وكلمنا الحكومة وطلبوا التأجيل اسبوعا.

عسكر العنزي: هذا القانون مهلتنا به شهران وخلصناه قبل الشهرين واذا كان هناك تأجيل من الحكومة اسبوعا فلا نستطيع ان ننتهي منه خلال الاسبوع.

وزير الداخلية : الحكومة تطلب تأجيل شهرين لأن اسبوعا او اسبوعين مدة لا تكفي

وبالتصويت على طلب الحكومة جاءت النتيجة برفض طلب الحكومة التأجيل لمدة شهرين بموافقة 27 عضوا ورفض 28 عضوا.

عدنان عبدالصمد: كان هناك أكثر من اقتراح الشهر والشهرين والأسبوعين.

عادل الدمخي: المقترح الأصلي مناقشة المداولة الأولى ونؤجل المداولة الثانية أسبوعين وهذا اتفاق تم من المجلس ولن نحسمها، في مداولة ثانية اليوم، وبعد اسبوعين سيتم التوافق على الأمر.

وتلا الأمين العام طلبا بتشكيل لجنة للتحقيق فيما أثير في الصحف حول التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مكتبنا الصحي بالمانيا وفي غضون 3 أشهر تقدم اللجنة تقريرها على أن يكون التصويت نداء بالاسم.

وتلا الأمين العام طلبا بتشكيل لجنة تحقيق للتحقيق في التجاوزات المالية في الصحة فيما يخص 151 موقعا مخصصا لصندوق إعانة المرضى على أن يكون التصويت نداء بالاسم.

وتلا الأمين العام طلبا آخر بشأن تجاوزات وزارة الصحة وتفاقم ملف العلاج بالخارج ومخالفات في المكاتب الخارجية بتكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في:

- 1 تجاوزات العلاج في الخارج 2013/1/1 - 2017/1/11.

2- التحقيق في تجاوزات مكاتب ألمانيا وأميركا ولندن وفرنسا خلال السنوات الخمس الماضية.

3- عقود التمريض وآلية التعاقد ومدى صحة دفع المرضات مبالغ مالية للشركات التي قامت بالتعاقد.

4- مراحل ترسية عقد «عافية» الخاص بالمتقاعدين.

5- مستشفى العدان الجديد وتصميم المستشفى.

6- عقد شركة «أتناء».

وتلا الأمين العام طلبا آخر بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في التجاوزات والمخالفات التي أوردها ديوان المحاسبة في الحساب الختامي لسجلات

جانب من الجمهور

حماد خلال مداخلته

.. وعبدالصمد